

- (أ) نظام موضوع ذبلا لنظامات النقل والسفر
(ب) قانون تأجيل الديون الشخصية عن مزارعي الطفيلة
(ج) نظام اجور البرقيات الى القبة
(د) قرار من المجلس التنفيذي بشأن تعديل المادة ١ من تعرفه الرسوم الجمركية
(هـ) قانون بشأن توزيع ضريبي التنوير والتنظيف في الكرك
(و) قانون تسليم المجرمين الفارين
(ز) منشور بشأن قانوني ايجارات المساكن والدكاكين

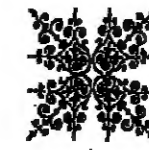
١
٢-١
٢
٢
٣
٨-٣

(٢) بلاغات رسمية

- « صادرة عن رئاسة النظار الفخيمة »
(١) قائد الشرطة (ب) الامن العام (ج) شخص مسوؤل عنه (د) الشؤون
الصحية في القرى (هـ) الاجازات والموظفون (و) التابعة (ز) تعرفه
السيارات (ح) نظام الصرفيات على الاشغال العمومية (ط) دور الحكومة
واسكان الدوائر (ي) دور الحكومة واستجار الدوائر (ك) ترفي الموظفين
(ل) الموظفين
نتائج احكام ، قرارات امهال ، اعلانات ، جداول صحية

١١-٩

(٣) ١٦-١١



القوانين والانظمة

- « نظام موضوع ذبلا لنظامات النقل والسفر »
بما ان ركوب القضاة والمدعين العامين بالدرجة الثانية
في القطار لا يتناسب مع مقامهم الادبي والاجتماعي وحيث
ان النظامات للنقل والسفر المؤرخة في ١٣، ١٠، ٩٢٦
والمنشورة بالجريدة الرسمية (١٤٢) تضع القضاة والمدعين
العامين الذين يتقاضون راتباً اقل من ٢٥٢ جنيه بالصفة
الرابع ولا يحق لموظفي هذا الصنف الركوب بالقطار الا
بالدرجة الثانية كما هو حكم المادة ٣ و ٥ و ٦ من النظامات
المذكورة لذلك تقرر وضع اللائحة النظامية الآتية ذبلا
لنظامات النقل والسفر ورفعها لمقام صاحب السمو الملكي امير
البلاد المعظم حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي وضعت موضع
التطبيق

به نظامات النقل والسفر المشار اليها في المادة السابقة .
٣٠ ذي القعدة ١٣٤٥ و ١ حزيران ١٩٢٧
« عبدالله »
رئيس النظار
قاضي القضاة وناظر المدلية
حسام الدين
حسن خالد ابي الهدى
محافظ الآثار
السكرتير العام
مدير الخزينة
رضا توفيق
عارف العارف
ابراهيم
مدير المعارف

قانون بتأجيل الديون الشخصية عن مزارعي
مقاطعة الطفيلة

نظراً للمحل الزراعي العام وللضائقة الاقتصادية الشديدة
الذين استولوا على مقاطعة الطفيلة باجمعها فقد تقرر تأجيل
الديون الشخصية المطلوبة من مزارعي تلك المقاطعة الى نهاية
شهر حزيران سنة ١٩٢٨ ورفع اللائحة القانونية الموضوعه
لهذه الغاية لمقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى
اذا اقتربت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق .

« لائحة نظامية موضوعة ذبلا لنظامات النقل والسفر »
المادة الاولى - القضاة النظاميون والشرعيون والمدعون
الامون يحق لهم عند السفر بمهجة رسمية بالقطار ان يركبوا في
الدرجة الاولى بموجب المادة ٣ و ٥ و ٦ من نظامات النقل
والسفر المؤرخة في ١٣، ١٠، ٩٢٦ منها كان مقدار مرتبتهم
المادة الثانية - يتبع هذا النظام من حيث تاريخ العمل

لائحة قانونية بتأجيل الديون الشخصية عن مزاريحي

مقاطعة الطفيلة

المادة الاولى - تؤجل الديون الشخصية المطلوبة من مزاريحي مقاطعة الطفيلة الى نهاية شهر حزيران سنة ١٩٢٨

المادة الثانية - تضم الى هذه الديون القائمة النظامية ولا تحسب مدة التأجيل من المدة المعنية لمرور الزمن

المادة الثالثة - لا يشمل حكم هذا القانون ديون صناديق الايتام والاقواق والشرعية ولا ما يعقد من القروض بعد صدوره

المادة الرابعة - يعتبر هذا القانون من تاريخ نشره في

الجريدة الرسمية ٩-٦-١٩٢٧ «عبدالله»

مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار

ابراهيم حسان الدين حسن خالد

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام

رضا توفيق

«نظام اجور البرقيات الى العقبة»

لما كان قد اصبح في الامكان تبادل البرقيات اللاسلكية

بين مركزي معان والعقبة بواسطة لاسلكي قوة الطيران

الملكية فقد تقرر تعيين الرسوم التي تستوفي عن عنابر

اللاسلكي وضع اللائحة النظامية المثبتة ذيل هذا القرار

ورفعها لتمام الامارة الجبلية حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي

وضعت موضع التطبيق

«نظام اجور البرقيات الى العقبة»

١- ترسل البرقيات بالاسلك الى معان ومنها بواسطة

محطة اللاسلكي الخاص بقوة الطيران الملكية الى العقبة

٢- تستوفي اجرة الكلبة داخل المنطقة من وإلى العقبة

١٠ مليات على ان يعود نصفها الى قوة الطيران الملكية

٣- تستوفي الاجور المقررة عن البرقيات الصادرة من

العقبة الى فلسطين ومصر وسوريا مضافا اليها الاجرة المبينة

في المادة ٢

٤- يعتبر هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

١٨-٦-١٩٢٧ «عبدالله»

مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار

ابراهيم هاشم حسان الدين حسن خالد

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام

رضا توفيق عارف العارف

قرار من المجلس التنفيذي بشأن تعديل المادة ١

من تعرفه الرسوم الجركية

استناداً للصلاحيات المخولة للمجلس التنفيذي في المادة

الرابعة من قانون الجمارك والمكوس

وبناء على نسب ادارة الجمارك والمكوس وموافقة المالية

فقد تقرر اضافة ما يأتي الى الجدول (١) «الدخان»

من تعرفه الرسوم الجركية المرفقة الى قانون الجمارك والمكوس

الصف

عن كل كيلو من لفائف الشبغ المصنوعة في

شرقي الاردن

عن كل كيلو من الشبغ المصنوع في شرقي الاردن

١٩-٦-١٩٢٧

مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار

ابراهيم حسان الدين حسن خالد

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام

رضا توفيق عارف العارف

قانون بشأن توزيع ضريبي التنوير والتنظيف

في الكرك

تأميناً لاستيفاء ضريبي التنوير والتنظيف في الكرك

بصورة مستقلة عن ضريبة المسقات والاراضي فقد تقرر

تقسيم البيوت والدكاكين فيها على ثلاث درجات واستيفاء

ضريبة سنوية معينة عن كل بيت ودكان ورفع اللائحة

القانونية الموضوعة لهذه الغاية لمقام صاحب السمو الملكي امير

البلاد المعظم حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي وضعت موضع

التطبيق

لائحة قانونية في شأن توزيع ضريبي التنوير والتنظيف

في الكرك

المادة الاولى - تقسم البيوت في الكرك الى ثلاث

درجات يستوفي عن الدرجة الاولى منها ضريبة سنوية باسم

التنظيفات ١٢ قرشاً وعن الدرجة الثانية ٢٤ قرشاً وعن

الدرجة الثالثة ٣٦ قرشاً

المادة الثانية - تقسم الدكاكين في الكرك الى ثلاث

درجات يستوفي عن الدرجة الاولى منها ضريبة سنوية باسم

التنظيفات والتنويرات ٣٦ قرشاً وعن الدرجة الثانية ٧٢

قرشاً وعن الدرجة الثالثة ١٠٨ قرشاً

المادة الثالثة - تقوم الجمعية البلدية بتعيين هذه الدرجات

ويحق للاهلين ان يقدموا اعتراضاتهم على قراراتها خلال اسبوع

من تاريخ تبليغها اليهم

المادة الرابعة - تقدم الاعتراضات الى الحاكم الاداري

الذي ينظر فيها مع الاعضاء الطبيعيين للمجلس الاداري وان

القرارات التي يبررها المجلس الاداري تكون نهائية

المادة الخامسة - يعمل بهذا القانون اعتباراً من بدء

سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية

١ حزيران ١٩٢٧

«عبدالله»

قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار

حسام الدين حسن خالد

محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة

رضا توفيق عارف العارف ابراهيم

مدير المعارف

قانون تسليم المجرمين الفارين

اقراراً لما ملات تسليم المجرمين على اساس واضح حلي

فقد تقرر الموافقة على لائحة قانون تسليم المجرمين ورفعها لمقام

صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتربت بالتصديق

العالي وضعت موضع التطبيق

قانون تسليم المجرمين الفارين

١ - يسمى هذا القانون قانون تسليم المجرمين الفارين

لسنة ١٩٢٧ ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٢ - تفيد العبارات الآتية المدرجة في هذا القانون

المعاني الآتية ما لم ينص على خلاف ذلك:

(أ) لا تعتبر عبارات الحكم والحكماء (المحكوم عليه) بانها

تتضمنان او تشيران الى حكم غيبي صادر بموجب قانون اجني

اما عبارة (المتهم) فتتضمن شخصاً محكوماً عليه غيباً

(ب) تنفيذ عبارة (المجرم الموجه للتسليم) كل جريمة

تستوجب العقاب بمقتضى قوانين شرقي الاردن فيما لو انها

ارتكبت في بلاد شرقي الاردن وكانت داخلية في عداد الجرائم

المدرجة في الجدول المرفق الى هذا القانون (وذلك بصرف

النظر عن الاسم الذي يطلق على تلك الجريمة بمقتضى القانون

المعقول به في شرقي الاردن)

(ج) تنفيذ عبارة (المجرم الفار) كل شخص متهم او محكوم عليه في بلاد اجنبية بجريمة تستوجب التسليم وكان ذلك الشخص موجودا في شرقي الاردن او اشبهه بأنه موجود فيها او متوجه بطريقه اليها وتنفيذ عبارة (المجرم الفار من بلاد اجنبية) كل مجرم او محكوم عليه بجريمة تستوجب التسليم ارتكبت في تلك البلاد الاجنبية

(د) تشمل كلمة (اليمين) كل تأكيد يفيد القسم (هـ) تشمل عبارة (قاضي الصلح) رئيس المحكمة البدائية واعضاءها

(و) تشمل عبارة (الامر بالقبض) كل وثيقة قضائية صادرة من دولة اجنبية تفول القاء القبض على المتهم او المحكوم عليه بجريمة

٣- لبيان الغرض من هذا القانون تمدن اجزاء الدولة الاجنبية كافة المستعمرات والممتلكات المائدة لها والبلاد المنتدبة عليها والسفائن المختصة بها

٤- (١) يجوز لسمو الامير المعظم ان يدخل في عداد الجرائم المدرجة في الجدول المرفق الى هذا القانون اية جريمة لم تندرج فيه او ان يخرج منه اية جريمة داخلية او مضافة اليه وذلك باصدار منشور (بين اونة واخرى) يعلن فيها الجريمة الرسمية

(٢) لايجل الفضل بكون الجريمة التي يطلب تسليم المجرم الفار من اجلها داخلية في عداد الجرائم المينة في الجدول المذكور فانه يرجع بنظر في هذا الشأن الى القانون المعمول به في شرقي الاردن عند وقوع الجريمة

٥- (١) اذا عقد جلالة ملك بريطانيا العظمى اتفاقا مع دولة اجنبية يقضي بان تشمل شرقي الاردن الى تلك الدولة الاجنبية المجرم الفار فانه يجوز لسمو الامير المعظم ان يصدر منشورا في الجريمة الرسمية يامر به بتطبيق احكام هذا القانون

بشأن طلبات تسليم المجرمين التي تقدمها تلك الدولة كما انه اذا وجد اتفاق معمول به بين جلالة ملك بريطانيا العظمى ودولة اجنبية بشأن تسليم المجرمين الذين من المملكة المتحدة الى تلك الدولة فيجوز لسمو الامير المعظم ان يطبق احكام هذا القانون بشأن طلبات تسليم المجرمين التي تقدمها تلك الدولة كما لو كان ذلك الاتفاق معقودا بين جلالاته وتلك الدولة بشأن تسليم المجرمين من شرقي الاردن تنشر هذه المنشورات في الجريدة الرسمية ولا يعمل بها بعد انقضاء مدة الاتفاق التي تشير اليه

(٢) يجوز لسمو الامير المعظم ان يقيد تطبيق هذا القانون بشروط واسعة آتت يراها ضرورية في هذا الشأن سواء اكان ذلك بالمنشور نفسه ام بخلافه

(٣) يعتبر المنشور بينة قاطعة بكون الاتفاق الذي يشير اليه موافقا لما يتطلبه هذا القانون وان احكام هذا القانون تطبق على الطلبات التي تقدمها تلك الدولة في ذلك المنشور ولا يجوز التمثل بصحة المنشور عند النظر في اية اجراءات قضائية كانت

٦- تراعى القيود التالية بشأن تسليم المجرمين الفارين:-

(١) لايسلم المجرم الفار اذا كانت الجريمة التي يطلب تسليمه من اجلها ذات صبغة سياسية او اذا ثبت لقاضي الصلح (الذي اخضر المجرم امامه) او لهكمة الاستئناف او تبين لسمو الامير المعظم ان القصد من طلب التسليم هناك ذلك المجرم او مجازاته على جريمة سياسية

(ب) لايسلم المجرم الفار الى الدولة الاجنبية الا اذا نص قانونها او الاتفاق المعقود معها على عدم توقيف المجرم او محاكته من اجل جريمة اخرى ارتكبتها في بلاد تلك الدولة

قبل تسليمه خلاف الجريمة التي وقع طلب التسليم من اجلها وببنت الموافقة على التسليم بسببها ما لم يكن قد اعيد الى شرقي الاردن او تمكن من الرجوع اليها

(ج) لايسلم المجرم الفار اذا كان متبها بارتكاب جريمة في شرقي الاردن غير الجريمة المطلوب تسليمه من اجلها او مسجوننا بسبب حكم صدر عليه من محاكم شرقي الاردن الا بعد ان يطلق سراحه بانتهاء اجل الحكم المذكور او ببراءته او بصورة اخرى

(د) لايسلم المجرم الفار الا بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ توقيفه انتظارا لتسليمه

٧- كل مجرم فار من رعايا دولة اجنبية وجد في شرقي الاردن او اشبهه بوجوده فيها يعرض نفسه لان قبض عليه ويسلم على الوجه الذي نص عليه هذا القانون وذلك في الحالات التي يطبق فيها هذا القانون على طلبات التسليم المقدمة من تلك الدولة سواء اكان ارتكب الجريمة التي توجب تسليمه قبل العمل بهذا القانون ام بعده وسواء اكان لمحاكم شرقي الاردن صلاحية النظر في تلك الجريمة ام لم يكن بشرط ان لا يجري تسليمه لاجل جريمة ارتكبتها قبل ٢٦ تموز ١٩٢٤

٨- ترفع طلبات التسليم بشأن المجرمين الفارين من رعايا الدولة الاجنبية والموجودين في شرقي الاردن او المشتبه بوجودهم فيها الى المندوب السامي من قبل الوكيل السياسي لتلك الدولة والمندوب السامي يرفعها الى سمو الامير المعظم الذي يجوز له ان يامر قاضي الصلح باصدار امر بالقبض على ذلك المجرم وفقا للطلب المرفوع اليه

يجوز لسمو الامير المعظم اذا رأى ان الجريمة ذات صبغة سياسية ان يرفض اصدار ذلك الامر اذا رأى ذلك مناسب كما يجوز له ايضا في كل وقت ان يأمر باخلاء سبيل المجرم الفار

سواء اكان متبها بتلك الجريمة ام محكوما عليه بها ٩- (١) يجوز ان يصدر امر بالقبض على المجرم الفار سواء اكان متبها ام محكوما عليه بجريمة وسواء اكان موجودا في شرقي الاردن او مشبوه بوجوده فيها او متوجه بطريقه اليها (أ) من قبل قاضي الصلح عند استلامه الامر المذكور الصادر من سمو الامير المعظم وعند وجود بينات يرى انها تسوغ اصدار الامر بالقبض على المجرم المذكور كما لو كان ارتكب الجريمة المذكورة في شرقي الاردن او ادين بسببها

(ب) من قبل قاضي الصلح بناء على اخبار او شكوى او بينة او اية اجراءات يرى انها تسوغ الامر بالقبض على المجرم من اجل تلك الجريمة كما لو كان ارتكبها او ادين بسببها في شرقي الاردن

(٢) اذا اصدر قاضي الصلح امرا بالقبض على مجرم بموجب هذه المادة دون ان يحصل بذلك على امر من سمو الامير المعظم فيجب عليه ان يرفع على الفور تقريرا بواقعة الحال الى سموه مرفقا بالبينات والاخبار او الشكوى الواردة او بصورة مصدقة عنها وعند ذلك يجوز لسمو الامير المعظم اذا نشب لديه ان يأمر بالقاء الامر الصادر بالقبض وباخلاء سبيل الشخص الملقى عليه القبض

(٣) يجب على قاضي الصلح ان يطلق سبيل المجرم الفار الذي التقى عليه القبض بدون امر من سمو الامير المعظم الا اذا تلقى امرا من سموه (خلال مدة كافية يقررها قاضي الصلح بحسب ظروف تلك القضية) يخبره فيه انه استلم طلب التسليم العائد لتلك المجرم

١٠- (١) اذا التقى القبض على المجرم الفار بموجب امر بالقبض يوقف به امام قاضي الصلح (سواء اكان القاضي هو الذي اصدر الامر بالقبض ام خلافا له الذي يسمح له

(على قدر الامكان) بنفس الصلاحية والطريقة التي تتبع فيها لو كان ذلك القاضي مدعياً عاماً او قاضياً للتحقيق واحضر لديه متهماً بارتكاب جريمة في شرقي الاردن .

(٢) يجب على قاضي الصلح ان يسمع كل بينة تدل على ان الجريمة (التي اتهم الموقوف بها او صدر الحكم عليه بسببها) ذات صبغة سياسية او انها ليست من الجرائم التي تستوجب التسليم .

١١ - (١) يأمر قاضي الصلح بتوقيف المجرم القادر المتهم بارتكاب جريمة تستوجب التسليم اذا كانت الامور الصادر من الدولة الاجنبية بالتعبض عليه مصدفاً حسب الاصول وبرزت هذه البينات التي (مع مراعاة احكام هذا القانون) تسوغ سوق المتهم المعاكسة بمقتضى احكام القوانين المرعية في شرقي الاردن فيما لو كان المتهم قد ارتكب تلك الجريمة فيها والا فياً مر قاضي الصلح بتخلية سبيله .

(٢) اذا برزت البينات بشأن المجرم المسند اليه حكم بجريمة تستوجب تسليمه وكانت (مع مراعاة احكام هذا القانون) تثبت ادانته بتلك الجريمة بمقتضى قوانين شرقي الاردن فان قاضي الصلح يأمر بتوقيفه والا فياً مر بتخلية سبيله .

(٣) يجب على قاضي الصلح عندما يأمر بتوقيف ذلك المجرم ان يرسله الى السجن او محل توقيف آخر في شرقي الاردن ليسلك فيه الى ان يصدر الامر من سمو الامير المعظم بتسليمه وان يرفع في الحال الى سمو الامير المعظم شهادة بتوقيف ذلك المجرم مع تقرير عن القضية حسب راءه موافقاً (١) - (١) عندما يأمر قاضي الصلح بتوقيف المجرم القادر يجب عليه ان يخبره بانه لا يسلم الا بعد خمسة عشر يوماً وان له الحق في استئناف دعواه الى المحكمة الاستئنافية .

(٢) يجب لسمو الامير المعظم عند اقتضاء المدة

المذكورة او بعد اعطاء محكمة الاستئناف قرارها في تلك القضية وبموجب الطلب الموجود لديه ان يصدر امراً بتسليم المجرم المذكور الى المنووس بايتمامه من قبل الحكومة طالبة التسليم .

(٣) يحق لكل شخص يكلف بمثل هذا الامر او من يفوض بذلك ان يستلم ذلك المجرم وبقية تحت الحفظ وينقله الى منطقة تلك الحكومة الاجنبية . فان فر المجرم من المحل الموقوف فيه بمقتضى هذا الامر يقبض عليه بالطريقة المشار ذكرها كفار متهماً بارتكاب جريمة في شرقي الاردن .

١٣ - اذا لم يسلم المجرم القادر الذي اودع التوقيف ولم ينقل الى خارج شرقي الاردن خلال شهرين من تاريخ توقيفه او بعد قرار محكمة الاستئناف المكلفة بسماع قضيته (فيما لو استوفت الدعوى) فيحق للمحكمة الاستئناف ان تقرر بتخلية سبيله بناء على طلبه او طالب وكيله بعد ان يثبت ان سمو الامير المعظم قد تبلغ عزم المجرم على تقديم ذلك الطالب خلال مدة كافية ما لم يكن ثمة دليل يدل على العكس .

١٤ - الافادات والشهادات التي تعطى بعد القسم في بلاد اجنبية وصور الافادات والشهادات الاصلية والشهادات التي تعطىها حكومة تلك البلاد والمستندات القضائية التي تثبت صحة الادانة يجوز قبولها بينة في الاجراءات التي تتخذ بمقتضى هذا القانون اذا كانت مصدقة حسب الاصول .

١٥ - اذا كانت الامور بالتعبض الصادر من حكومة بلاد اجنبية والافادات والشهادات التي تعطى بعد القسم في تلك البلاد وصورها والشهادات والمستندات القضائية الصادرة منها والمؤيدة للادانة مصدقة بمقتضى نص قانوني او على الصور الآتية فلها تعتبر مصدقة حسب الاصول وذلك تأمينا للوصول الى الغاية المطلوبة في هذا القانون .

(١) اذا كان الامر بالتعبض موقفاً عليه من احد القضاة او قاضي صلح او من احد موظفي الحكومة الاجنبية التي صدر فيها (ب) اذا كانت الافادات والشهادات وصورها مصدقة بتوقيع احد القضاة او قاضي صلح او احد موظفي حكومة البلاد الاجنبية التي اخذت منها ودل ذلك التصديق على انها نفس الافادات والشهادات الاصلية او صور مطابقة للاصل حسب مقتضى الحال .

(ج) اذا كانت شهادة الادانة او الوثائق القضائية المؤيدة لصحة الادانة موقفاً عليها من قبل احد القضاة او قاضي صلح او احد موظفي حكومة البلاد الاجنبية التي ادين المجرم فيها واذا كانت الامور بالتعبض والافادات والشهادات ونسخها وشهادات الادانة او الوثائق القضائية التي تثبت الادانة مشهودا بصحتها بقسم احد الشهود او مدموعة بخاتم وزير العلية او وزير اخر من وزراء تلك الدولة فان محاكم شرقي الاردن تعتبر ذلك الخاتم الرسمي وتقبل جميع المستندات المصدقة على هذا الوجه بينة لا تحتاج الى برهان اخر .

١٦ - يعمل بالاحكام الآتية اذا كانت الجريمة التي يطلب تسليم المجرم القادر من اجلها قد ارتكبها على ظهر مركب قادم في عرض البحار الى اي ميناء شرقي الاردن .

(١) يجوز توقيف المجرم في السجن او توديعه الى محل التوقيف الذي يكون للامر بتوقيفه صلاحية بحسب الاشخاص المتهمين بارتكاب مثل تلك الجريمة فيه .

(ب) اذا قبض على المجرم القادر بموجب امر صادر بدون ارادة سنية من سمو الامير المعظم فيوتق به امام قاضي الصلح الذي اصدر الامر بالتعبض عليه او امام قاضي الصلح الذي تدخل في صلاحيته ذلك المرفأ الزامي فيه المراكب او سيق اقرب مكان الى ذلك المرفأ وله ان يامر باحضاره امامه على

الوجه المنصوص عنه في المادة العاشرة من هذا القانون ١٧ - اذا سلمت حكومة اجنبية بمقتضى الاتفاق المفعول بها مجرماً فاراً منها او محكوماً عليه بجريمة فلا يحاكم هذا الشخص ولا يمرض نفسه لهاكمة بسبب اية جريمة اقترفها قبل التسليم في اي قسم من ممتلكات جلالته البريطانية او البلاد التابعة لحمايتها او انتدابها غير الجريمة التي يمكن اثبات علاقتها بالوقائع التي بني التسليم عليها ما لم يعاد المجرم او يمنح فرصة لاجل الرجوع الى تلك الدولة الاجنبية .

١٨ - (١) يجوز لسمو الامير المعظم ان يطلب الى احد قضاة الصلح بامر خطي منه سماع شهادة في دعوى جزائية معلقة في احدى محاكم البلاد الاجنبية وعلى قاضي الصلح عند استلامه مثل هذا الامر ان يسمع شهادة كل شخص يحضر امامه لتأدية الشهادة على الصورة التابعة في سماع شهادات الشهود بحق احد المدعى عليهم في دعوى يحاكم من اجلها في شرقي الاردن وان يشرح في ذيل محضر الشهادات التي سمعها بان تلك الشهادات قد اخذت امامه ثم يرفعه الى سمو الامير المعظم ويجوز سماع مثل هذه الشهادات بحضور المتهم او بغيابه على ان تذكر حقيقة الامر في محضر الشهادات ايضاً .

(٢) توصلا الى الفرض المطلوب من هذه المادة يجوز اجبار اي شخص كان على الحضور لاداء الشهادة والاستجواب وابرار المستندات على الطريقة والشروط التابعة في المحاكمة على تهمة او جريمة ارتكبت في شرقي الاردن بعد ان يدفع له او يعرض عليه مبلغ كاف لقاء ما يتكبد من النفقات للحضور (٣) يدان بجريمة شهادة الزور كل من ادى شهادة يعلم كذبها امام قاضي الصلح بموجب هذه المادة بشرط ان لا تنطبق احكام هذه المادة على قضية جزائية ذات صبغة سياسية .

١٩ - رغمًا عما ذكر في هذا القانون فانه يجوز لسمو

تمت احداث الفصل

الامر بالمظلم يقتضى اتفاق يمتد مع حكومة فلسطين او في اية حالة خصوصية اخرى ان يأمر بالقبض في شرقي الاردن على اشخاص متهمين بارتكاب جرائم في فلسطين لمحاكمتهم فلما

٨ حزيران ١٩٢٧

«عبدالله»

قاضي القضاة وناظر المدلية رئيس النظار

حسام الدين حمن خالد ابي الهدى

محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة

رضا توفيق عارف العارف ابراهيم

مدير المعارف

جدول الجرائم

(١) القتل ومحاولته والتآمر عليه

القتل خطأ

تزيف النقود وتصريف النقود الزيفة وترويجها

التزوير والتزيف وتصريف كل ما هو مزور اذ تزيف

الاختلاس والسلب

الحصول على نقود او مال بالنش والخداع

جرائم الاخلاص او اية جريمة اخرى يقتضى قانون

الاخلاص

سوء استعمال الأثمان

فض البكارة

الخطف

قيادة النساء لغايات غير اديبة

سرقة الاولاد

المصوصية وسرقة المنيوت بمجر كسر ابوابها

الحريق الخائى

السرقة مع استعمال الشدة

التهديد بقصد الاغتصاب

لصوصية البحار بموجب القانون الدولي

اغراق او اتلاف مركب في البحر او محاولة اغراقه او

اتلافه او التآمر على ذلك التعدي على الغير على ظهر المراكب

في عرض البحار بقصد اتلاف او ايقاع ضرر جسماني

العصيان او التآمر على العصيان ضد سلطة ربان المركب

من قبل شخصين او اكثر على ظهر ذلك المركب في عرض البحار

الجرائم المتعلقة بتجارة الرقيق التي ترتكب في عرض

البحار او برأ او بعضها في البحر والبعض الآخر في البر

خطف الناس وحبسهم بصورة غير مشروعة

شهادة الزور والتعريض على شهادة الزور

الرشوة

اية جريمة اخرى تضاف الى هذا الجدول من وقت الى

آخر على الكيفية المنصوص عليها في المادة ٤

(٢) الاشتراك في اية جريمة من الجرائم المذكورة في

هذا الجدول

«منشور»

بشأن قانوني اجارات المساكن والدكاكين

لما كانت المدة الممنوعة لتقديم المطالبات حول النام قانوني

اجارات المساكن والدكاكين (المؤرخين في ١ ايلول ١٩٢٤

و ٢٦ تموز ١٩٢٥) والذين اعيد نشرهما في العدد ١٥٥ من الجريدة

الرسمية قد انتهت فقد اعاد المجلس التنفيذي تدقيقه في

امر القانونين المشار اليهما وقرر في البند الثاني من جلسته

الحادية والثلاثين المنعقدة بتاريخ ٨ - ٦ - ٢٧ ابقاء حكمها

جاريا وعدم ادخال اي تعديل عليها ١٦ - ٦ - ١٩٢٧

بلاغات رسمية

«صادرة عن رئاسة النظار التنفيذية»

الموظفون

تفضل صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم واصدر

ارادته السامية بالموافقة على تعيين الرئيس السيد بهجت طيارة

قائدا لشرطة العاصمة ومنحه رتبة وكنى قائد فخري

الامن العام

حدث مؤخرا ان بعض موظفين ملكيين في المقاطعات

طلبوا محافظين من الجنود زيادة على احتياجاتهم

ارجوان لا يسهى عن البال ان استخدام الجنود الفرسان

الموجودين في احدى الحافر بجميعهم في ان واحد قد تنشأ عنه

حالة حرجة فيما لو حدث اي اضطراب في الامن العام

لهذا الاعتبار الخطير ارجوان يحصر الموظفون طلباتهم لاجل

المحافظة بجندي واحد فقط في الحالات الاعتيادية ؛ ولما اذا

كان الامر متعلقا بحراسة اموال او اشياء ثمينة فيجب ان يعلم

قواد المناطق بذلك قبل ثلاثة ايام وهم يتسارعون اذ ذاك

الجنود المطلوبين ضمن التعليمات التي تلقوها من الجيش

ارجوان الموظفون ذوي التعلق ان يجنبوا طلب جنود المحافظة

اذا لم يكن هناك لزوم لهم وفي حالة ما اذا رأوا حاجة لطلب

محافظين ان يرسلوا طلباتهم الى قواد المناطق قبل ثلاثة ايام الا اذا

كانت الحالة تستدعي مشاركة وتمتد خطيرة ٢٢ حزيران ١٩٢٧

الاشخاص المسوءل عنهم

ارجوان نشأ كدوا بعد الاستقصاء عما اذا كان شخص

يسني (ثابت بك) قد توفي في الحقيقة في شرقي الاردن

قد كان هذا الشخص يوما حاكما (قره حصار صاحب)

وان القنصل التركي في القدس يشتد به انه توفي اما في فلسطين

او شرقي الاردن

... يظن ان هذا الشخص كان اقصى خارجا عن تركيا غير انه ليس هناك تفصيلات اخرى عنه

او مل انبائي بما يتوصلون اليه من الاستعلامات عنه

٢١ حزيران ١٩٢٧

بوقت قريب

الشؤون الصحية في القرى

وزعت مديرية الصحة العامة على اطبيائها سجلات لفتيش

القرى والعشائر (النموذج الصحة رقم ١٨٠) ليحفظ كل مختار

قرية او عشيرة واحدا منها لديه

وضع هذا السجل بأسلوب مفيد جدا واني اوعز للحكام

الاداريين بضرورة تفقد هذا السجل اثناء لفتيشهم القرى

والعشائر ووضع ملاحظاتهم في المكان المخصوص كما سيفعل

اطباء الحكومة ايضا ٢٠ حزيران ١٩٢٧

الاجازات والموظفون

اشير لتعميم الرئاسة رقم ١١٨-٥٧ بتاريخ ٢٩-٢-١٩٢٧

الاحظ ان بعض رؤساء الدوائر يتنبهون عن وظائفهم

بدون ان يكون لدى مراجعهم علم بغياهم

ارجوان يتم جميع الرؤساء بمراعاة نقطة عدم مبارحتهم مراكز

وظائفهم قبل اعلان مرجعهم الاعلى واذا كان التنسب لغايات

خصوصية فيجب ان يقرن بالموافقة الخطية من رئيس النظار

باجتبار انه اجازة ١٦ حزيران ١٩٢٧

الناحية

اشير لتعميم رقم ٢٢٢ بتاريخ ٢٩-١٠-١٩٢٧

ارجوان تعيدوا الى ديواني سجل طلبات اختيار الشايعية

باقرب وقت الذي ارسل اليكم مع بلاغي الانف الذكر

١٨ حزيران ١٩٢٧

معرفة السيارات

ان الارقام التي ذكرت في التعميم الذي صدرناه من

نكدا هذه النسخ

هذا الديوان بتاريخ ٩-٣-١٩٢٧ حول ترقية أجور السيارات في ارقام ترد بموجبها اجور السيارات من قبل الحكومة الى موظفيها الذين يسافرون باعمال رسمية ولا تعني انها تعرفه لا مناص لسائقي السيارات من مراعاتها . ان سائقي السيارات في حل من تهديد الاسعار التي يتقاضونها من كل شخص . غير ان الحكومة ترد فقط لموظفيها المبالغ المينة في الوصولات المقدمة من قبلهم او بمقتضى التعرفة اذا كانت قيم الوصولات تفوق القيم المسموح بها بموجب التعرفة ١٦ حزيران ١٩٢٧

نظام الصرفيات على الاشغال العمومية

لاحظت ادارة النافعة ان لجان الاشغال المحلية ترسل قراراتها بخصوص الاشغال الطيفية بتواريخ متعددة وليس بموجب قائمة واحدة كما هو مذكور في المادتين ٦ و ٨ من نظام الاشغال الطيفية الجديدة الصادر بتاريخ ١٧ شباط ١٩٢٧ . وحيث ان هذه الطلبات لا تزال ترسل الى الان الواحدة تلو الاخرى وحيث ان القصد من ارسال الطلبات مرتين في البينة على قائمتين في تاريخ معين في السنة هو لتتمكن من درس عموم الطلبات وتقديم الالم منها على المهم . وبما ان ادارة النافعة لا يمكنها ارسال مهندسين للمقاطعات مرة عند كل طلب لا ينتج عن ذلك من ضياع اوقات المهندسين وتأخير باقي اشغالهم مع ما يلحق ذلك من النفقات الطائلة التي يفرج عنها والتي يمكن الاستغناء عنها فيما اذا قدمت الطلبات على وجه النظام المشار اليه .

ارجو ان تلاحظوا ان لجان الاشغال المحلية في مقاطعتكم لان تنفيذ احكام نظام الاشغال الطيفية الجديدة وان قدموا ما بقي عندهم من الطلبات قبل نهاية شهر حزيران الحالي . ان كل ما هو مطلوب عمله في نصف السنة الاولى من

١- يجب ان يصادق الطبيب المحلي ايضا على ان العمل جرى وفقا للاصول الصحية وبذلك يصحح الحاكم او رئيس الدائرة خطأ - على نفس الماملة - بان مصادقها بالتزويل والترميم على ان تصدق البلدية تلك النسخ وتعرض خطيا بان الاسمار المدرجة معتدلة وموافقة

٢- يجب ان يصادق الطبيب المحلي ايضا على ان العمل جرى وفقا للاصول الصحية وبذلك يصحح الحاكم او رئيس الدائرة خطأ - على نفس الماملة - بان مصادقها بالتزويل والترميم على ان تصدق البلدية تلك النسخ وتعرض خطيا بان الاسمار المدرجة معتدلة وموافقة

٣- اذا توقع الحاكم الاداري او رؤساء الدوائر المحلية ان عمليتي التنظيف والترميم ستكون اكثر من خمسة جنيهات فيجب عليهم ان يستلموا قبل البدء في العمل رأي مدير النافعة . - ترسل القوائم التي تنظم (حسب اجراء) في المواد

السالف ذكرها) الى مدير النافعة الذي يقوم بدفع التيم الى مستحقيها من تخصيصات دائرته ١٠ حزيران ١٩٢٧ دور الحكومة واستيجار الدوائر

تابعا لبلاغي رقم ٦-٢١-١-٨٠ بتاريخ ٢ حزيران ١٩٢٧ ارجو ان تقرأ الفقرة الخامسة من بلاغي كما يلي : " عند الانتهاء من هذه المعاملات يرسل الحاكم النسخة الاولى من صك الاجار لمدير النافعة ليتكمن من اتمام المعاملات اللازمة ٨ حزيران ١٩٢٧

ترقي الموظفين

كثيرا ما يرفع الكتاب والموظفون في المحطات طلباتهم لاجل الترقية رأسا الى رئاسة النظار من غير ان يراعوا قاعدة التسلسل في المنابرات . وكثيرا ما ترسل هذه المراجعات على لسان البرق الامر الذي لا نستحسنه ولا نرى لزوما له البتة اذ يوقع هذا الامر بين الموظفين وافهمهم ان الحكومة ساهرة على مصالحهم وانها ستنظر في امر ترفيعهم كلما سنحت الفرصة وفقا للقانون ٢٥ حزيران ١٩٢٧

الموظفين

من المعلوم ان طريقة تعيين الموظفين بقود خاصة لا يلجأ اليها الا عند حدوث ظروف استثنائية لعدم الظفر بغير الشخص الطالب للوظيفة ذات الاختصاص او عدم قبول الطالب بالشروط المتعلقة بالزواتب او غيرها من الشروط التي نصت عنها القوانين والاصول المختصة بالموظفين . وقد تبين لي ان بعض رؤساء الدوائر يتبعون هذه الطريقة عند تعيينهم تعيين شخص باعلى مرتبة درجة الوظيفة غير متبينين الى ان هذا الشرط وحده لا يبرر تعيين الموظف بمقد خاص . ارجو انكم النظار بمثل هذه الامور عند الحاجة حتى لا يفتي

يجل للاخذ والرد في المستقبل عند وقوع هكذا تعيينات مستحقيها من تخصيصات دائرته ١٠ حزيران ١٩٢٧

فقرة حكيم صادرة من محكمة صلح حقوق عمان ادعى المدعي الحاج علي تيمور الجركسي من عمان بان المدعي عليه اليان بن سليم عطيه المجهول محل الإقامة كان اشغل داره الكائنة بمحلة الشابسوغ بعان المحدودة شرقا سفر بك غرابا حاج بهرام شملاطريق جنوبا جبل وقبل ان يدفع الاجرة المستحقة بذمته ذهب لمصر وترك قسما من اشيائه المتقولة فيمن الدار وبما ان الاجرة المستحقة له من اول ايلول ١٩٢٥ حتى تاريخ اقامته الدعوى الواقع في ٢٣ تشرين ثاني ١٩٢٦ هي اربعة وخمسون جنيا مصريا وربع واصله من اصلها ستة وعشرون جنيا لذلك وتامينا لاستيفاء الباقي وقدره ثمانية وعشرون جنيا مصريا وربع يطلب القاء الحجز على اشيائه المدعي عليه المتقولة الجائز حجزها قانونا وثم جلبه والزامه لدفع المبلغ المدعي به وتخليه المأجور المذكور وبعد ان تقرر ذلك ونفذ قرار الحجز بمعرفة مأمر مخصوص ابلغ المدعي عليه دعوية الحضور بواسطة جريدة حكومة الشرق العربي الرسمية بعددها الصادر بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٢٧ رقم ١٥٧ ولم يحضره باليوم المعين لرؤية دعواه تقرر اجراء محاكمته غيابيا والمدعي ابرز سند الاجار فوجد مؤرخا في ١ ايلول ١٩٢٥ بابضاه ناطق (اليان سليم عطيه) يتضمن استجاره الدار المذكورة من المدعي باجرة سنوية قدرها خمسة واربعين جنيا مصريا وطلب الحكم بموجبه لذلك واستنادا على المادة ١٨٢١ من المحلة و ٢١٠٠ من الاصول الحقوقية قررت الحكم بالزام المدعي عليه لدفع المبلغ المتراكم بذمته من بقية الاجرة حتى تاريخ ٢٣ تشرين ثاني ١٩٢٦ الذي هو تاريخ القامة الدعوى البالغة ثمانية وعشرين جنيا مصريا

نكته هذه الدار

وربع وثلاث الحجز الواقع على اشيء المدعى عليه المحجوزة الموضوعه ضمن الغرفة وهي كنيائات خيزران عدده منها واحدة مزدوجة وطاوله خيزران صغيرة وثلاثة قنوت حديدية سوداء دون اعمدة وفراشين من القطن ووجه كتابي مقلد جديد ومعدنان وجهها من نفس كتان القماش وستة مخدات قش ذو وجهه داميسكو احمر واربعه حصر اذرع مستعملة وبساط احمر شامي مستعمل وساعة للحائط مصنوعة فمن صحن صيني وصوبا غازية ذات لون حيشي ماركة (alliance) وبابورين كاز بر ييوس مستعملين ومراة للحائط عادية مستطيلة ذات يرواز اخضر عادي وما كنة تصوير شمسي صغيرة ماركة (carbin) (filme) وستة صحنون صيني ابيض سادة وخمسة صحنون صيني معرقة وجاطين صيني معرقين وطاولتين صغار مربعتين من الخشب المادي بدون دهان ايضا وثلاث ملاعق واربع شوكلات معدن ابيض وثلاثة سكاكين للسفرة ثمانية لاستيفاء المبلغ المحكوم به وضمت المدعى عليه سائر الرسوم والمصاريف واجرة مأمور الحجز واجرة النشر المعررة ذيلاً وزوم تسليم الدار الى المدعي عليه حكماً غايياً قابلاً للاعتراض والاستئناف صدر في ٢٢ - ٦ - ١٩٢٧ وافهم علنا حسب الاصول

قرار امهال صادر من محكمة جنائيات الكرك
لما لم يقبض على المتهم سالم المصري من اهالي الكرك المتهم بجناية التحريف في سجلات التملك فقد منح من جانب رئاسة محكمة الكرك مبعدا عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة . واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله . على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول

قرار امهال صادر من محكمة جنائيات الكرك
لما لم يقبض على المتهم عبدالقادر الجبور من اهالي الكرك المتهم بجناية تخريب يد بفاتر التسجيل فقد منح من جانب رئاسة محكمة الكرك مبعدا عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا

الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله . على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول

قرار امهال صادر من محكمة جنائيات الكرك
لما لم يقبض على خليل المعاصرة من اهالي الكرك المتهم بجناية تشليح فقد منح من جانب رئاسة محكمة الكرك مبعدا عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة . واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول

قرار امهال صادر من محكمة جنائيات عمان
لما لم يقبض على ندي بن الحاج محمد النوري واخوته فطاح وفلاح وهلال بن ندي الحاج محمد النوري جميعهم من الثور المتهمون بقتل شامي بن عباس فقد منحوا من جانب رئاسة محكمة عمان مبعدا عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلموا انفسهم الى المحكمة المذكورة . واذا لم يحضروا الى المحكمة خلال هذه المدة فيعدوا غير مطيعي القانون ويسقطوا من الحقوق المدنية وتقام عليهم الدعوى ولا

محكمة جنائيات الكرك

اعلان من نظارة العدلية

بالنظر لاجازة الحكام خلال شهر اب سنة ١٩٢٧ فانه لا ينظر في دعاوي الاستئناف والدعاوي الحقوقية خلال الشهر المذكور ولا تقبل عرائض الدعاوي الحقوقية لدى المحاكم ما لم تكن من الامور المستعجلة

اعلان

شركة توماس كوك وولده قد سجلت بنظارة العدلية في اليوم التاسع عشر من شهر حزيران سنة ١٩٢٧ بموجب قانون تمكين الشركات الاجنبية والجمعيات والهيئات الدينية من حيازة الاموال غير المنقولة والسيد د. ج. سلامة الذي مركزه نزل فيلادلفيا بمان يمثل هذه الشركة ويدير شؤونها في شرقي الاردن

اعلان

الجمعية س. م. س. التبشيرية قد سجلت بنظارة العدلية في اليوم الرابع عشر من شهر حزيران سنة ١٩٢٧ بموجب قانون تمكين الشركات الاجنبية والجمعيات والهيئات الدينية من حيازة الاموال غير المنقولة والاشخاص المذكورين ادناه يمثلون هذه الجمعية التبشيرية ويديرون شؤونها في شرقي الاردن :

مستشار تر توماس فيليبس	الحصن
الطبيبة شارلوت بارنال	عمان
الآنسة كاتلين مودلستر	السلط
الآنسة نور كاترينا فيشر	السلط

اعلان صادر من دائرة اجراء اربد

سبق ان تقرر موقتا حالة الدار الكائنة ضمن قصبة اربد المعلومة بالحدود ملك حسن وحسين ولدي احمد السكران من

اربد الموهنة لدى مصرف زراعي اربد والمجوزة لبقاء مطلوب صندوق المصرف المشار اليه من ذمتها وذلك لقاء بدل قدره ثلاثون جنيها مصريا ولما كانت هذه القيمة بنسبة القيمة المحمنة البالغة ستون جنيها مصريا هي ناقصة بدرجة فاحشة فلما وسندا للمادة ١٠٨ من قانون الاجراء اقتضى تمديد مدة المزايدة شهرا واحدا اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية فمن له رغبة بالاشتراك بهذه المزايدة يجب ان يراجع دائرة اجراء اربد ودلال البلدية مستصحباً التأمينات القانونية اصولا

اعلان صادر من دائرة اجراء اربد

لما كانت قيمة الخان الواقع في الحارة الغربية ضمن قصبة اربد خاصة المديونين علي نيازي المصطفي ورفقاه من اربد الموضوع من قبل مأمور مصرف زراعي اربد التي هي عبارة عن خمسون ليرة مصرية هي بنسبة القيمة المحمنة البالغة ٢١٠ جنيها فاحشة جدا وبما انه قد سبق وتقرر احالة الخان المذكور موقتا لاسم مصرف زراعي اربد لقاء البدل المذكور ورغم مضي مدة المزايدة الثانية فلم يظهر مزايدين فستد للادة ١٠٨ من قانون الاجراء اقتضى تكرار المزايدة شهرا واحدا اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على ان لا يقبل ضم اقل من خمسة بالمائة على البدل المقرر فعلى من يرغب الاشتراك بهذه المزايدة ان يراجع دائرة اجراء اربد ودلال البلدية ضمن المدة المذكورة مستصحباً التأمينات القانونية للاشتراك بهذه المزايدة العلنية

اعلان من حاكمية العاصمة

مطلوب ادوات ولوازم قرطاسية للحكومة شرقي الاردن عن سنة كاملة ضمن شرائط خاصة وستكون المناقصة علنية بمعرفة مجلس ادارة عمان فمن اراد الدخول بالمناقصة يمكنه

- ٤ - بعد الاحالة وتوقيع العقد يجوز ارجاع التأمينات الى المتعهد هذا اذا قدم كفالة عقارية او كفالة تجارية معتبرة يبلغ مائة وخمسين جنيها مصريا تقبلها نظارة المالية
- ٥ - مدة المناقصة تبدأ من ٢٥-٦-٢٧ لغاية يوم الثلاثاء الموافق ١٥ تموز ١٩٢٢
- ١ - ان يقدم طالب الدخول تأمينات نقدية قدرها خمسون جنيها مصريا
- ٢ - المناقصة تكون بالنسبة الثوية عن جميع الاسعار الواردة حذاء كل صنف في جدول القرطاسية
- ٣ - مصاريف الدلالة والتسجيل عائدة على المتعهد

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي في ١٩٢٧/٤/١٣

المكان
الطاعون
الحصى الصفراوية
الكوليرا
الجدري
التيفوس
التهاب الدماغ الشوكي
الحصى الراجعة
تاريخ التبليغ

« دائرة الصحة »

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي في ١٩٢٧/٤/١٩

المكان
الطاعون
الحصى الصفراوية
الكوليرا
الجدري
التيفوس
التهاب الدماغ الشوكي
الحصى الراجعة
تاريخ التبليغ

« دائرة الصحة »

جدول الامراض الدارية الشهري عن شهر نيسان سنة ١٩٢٧

المرض	عمان	اربد	عجلون	السلط	مادبا	الكرك	الطفيلة	معان	العقبة	المجموع
تيفوئيد	٩			٤						١٣
ديزنتاري				١						١
حصبة	٤				٢					٦
نكاف (ابوكمب)					١					١
سعال ديكى (شقة)	٨				٢					١٠
جدري مائي	١									١
ذات الرئة	٢									٢
حمى التماس	١			٣						٧
ليشمانيا								٢		٢
ملاريا	٦٧	٤٨	١٩	١٣٥	١٢	١٦	٨	٨	٨	٣١٣

مديرية الصحة

نشرة احدى الجمل

المرض
تيفوئيد
ديزنتاري
حصبة
نكاف (ابوكمب)
سعال ديكى (شقة)
جدري مائي
ذات الرئة
حمى التماس
ليشمانيا
ملاريا

١٣
١
٦
١
١٠
١
٢
٧
١
٢
٢
٣١٣

٤
١
٢
١
٢
٣
١
٢
١
٢
٨

٨
٨
١٦
٨
٨
١٢
١٣٥
١٩
٤٨
٦٧
٣١٣

١٧-١٨ (٧٦)
١٨-١٩ (٧٧)
١٩-٢٠ (٧٨)